PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Radio & Television**
DATE:	**14-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Experts create rescue plan for Egyptian pharmaceutical industry**
PAGE:	**28-29**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**El Sayed Abdel Aal**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

جانب من مؤتمر الدواء أمن قومي

أكد محمود فؤاد، رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء، أن المؤتمر الذى عقده المركز الأسبوع الماضى تحت عنوان "الدواء أمن قومي" انتهى إلى عدد من التوصيات من المقرر إرسالها إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة.

وقال إن التوصيات تشمل: أن تتكفل الدولة بتقديم الحماية للشركات الوطنية خاصة المنتجة لمجموعات إستراتيجية من الأدوية مثل المستحضرات الحيوية.. من أى ممارسات احتكارية وتقديم الدعم للبحوث والدراسات التى تقوم بإجرائها، بحيث يتوافق هيكل ومواصفات تلك الدراسات مع المبادئ الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية فى المجتمع المصري، بالإضافة إلى سرعة اتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لمكافحة تجارة الأدوية المقلدة، وإدخالها فى قائمة المواد المحظورة باعتبارها تشكل منافسة غير مشروعة وتعرض حياة المستهلك للخطر.

السيد عبدالعال

أكاديميون من مصر والأردن يرسمون خارطة المستقبل ويقدمونها لرئيس الحكومة

الخبراء يحددون روشتة إنقاذ صناعة الدواء المصرى

وأوضح فؤاد ضرورة التفاوض مع الدول المتقدمة والشركات الكبرى المنتجة للأدوية الأساسية، التى تمتلك حقوق براءة الاختراع من أجل وضع الضوابط اللازمة؛ لتقدير التعويض الذى يحصل عليه مالك البراءة فى الترخيص الإجبارى، وبما يضمن عدم المبالغة فى تقديره، وأن يكون مناسبًا لقدرة الدولة التى يصدر إليها الدواء، بما يساهم فى تخفيض سعر الدواء بما يتفق وقدرات الدول النامية، مشددا على ضرورة إعلان الحكومة عن سياسة واضحة وشفافة؛ لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقيات الملكية الفكرية وتأثيرها على صناعة الدواء فى مصر لافتا إلى ضرورة وضع سياسة واضحة تستهدف تشجيع الصناعة المحلية للأدوية، تشارك فى وضعها كل الجهات المعنية، وبما يتفق مع التطور العلمى والتكنولوجي، ووضع قائمة وطنية للأدوية الأساسية، والعمل على تحديثها بانتظام، من أجل توفيرها بالأسعار المناسبة للمجتمع، واتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة الأسعار فى سياسة تسعير الدواء والسداد من أجل ضمان حصول المجتمع المصرى والفئات الضعيفة بوجه خاص على أدوية بأسعار منخفضة التكلفة ومناسبة، والتأكيد على سرعة اتخاذ الإجراءات الرامية إلى وضع القوانين الخاصة بالبحوث الطبية والتجارب الإكلينيكية، واستخدام الحيوان فى البحث العلمى أسوة بما هو متبع فى الدول المتقدمة، التى تساهم فى قيام مصر باقتحام صناعة الدواء، بما يحقق فى النهاية المحافظة على الصحة العامة والرفاهية وزيادة الإنتاجالقومي.

كما تضمنت التوصيات التشديد على ضرورة مراجعة قانون حماية الملكية المصرى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، من أجل تطوير الصناعة المحلية للدواء فى مصر، وبما يسمح بالاستفادة بالاكتشافات والابتكارات فى هذا المجال، وتطوير الإجراءات الإدارية والقضائية المعنية بتسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، بإنشاء محاكم متخصصة لذلك، تتوافر فيها الكوادر الوطنية المتخصصة فى إدارة تسوية هذه المنازعات، ووضع السياسات اللازمة لحماية الشركات الوطنية للأدوية من الممارسات الاحتكارية، وتقديم العون والدعم المادى اللازم لإجراء البحوث والدراسة اللازمة لتطوير الصناعة المحلية للدواء فى مصر، ووضع ضوابط للمواد الخام وسبل الحماية الكاملة للمنتج المصرى عند تحقيق تلك الضوابط، وإنشاء مجلس أعلى للدواء برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ودراسة التقنيات الحديثة المستخدمة فى صناعة الدواء ومدى احتمالية نقلها للسوق المصرية.

توصيات المؤتمر شارك فى إعدادها مع المركز المصرى للحق فى الدواء، **الدكتورة نادية زخارى** وزيرة البحث العلمى الأسبق، والدكتور مجدى جبريل عضو لجنة أخلاقيات البحث العلمى بجامعة عين شمس، والدكتور سعيد راشد أستاذ القانون بجامعة الزقازيق.

مؤتمر "الدواء خط احمر" جرى فى حضور عدد كبير من خبراء صناعة الدواء فى مصر والأردن، ونافش مشكلة صناعة الدواء فى مصر، وتوصل الحضور لحلول لانقاذ تلك الصناعة، من مخاطر الممارسات الاحتكارية التى تفرضها الشركات الأجنبية وفقا لما أكده الخبير الأردني.. الذى قال إن بلاده كانت ترسل بعثات للتعلم فى شركة النصر للصناعات الدوائية.. لافتا إلى أن بلاده تعرض المساعده لانقاذ صناعة الدواء فى مصر، خاصة فى ظل توافر الكفاءات العلمية ومعاهد الابحاث فى الجامعات، ونبه إلى أن المشكلة الرئيسية أن كل جهه تعمل بمفردها.. وهناك الكثير من القيود من جانب الدولة ادت إلى تدمير الصناعة.. رغم أن حجم الاستثمارات الدوائية المصرية يزيد على الاربعين مليار جنيه.

وعبر حضور المؤتمر عن استيائهم من غياب **الدكتور أحمد عماد** وزير الصحة عن المؤتمر رغم توجيه الدعوة له.. وفقا لتأكيد رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء، الذى قال إن وزير الصحة وعد بحضور المؤتمر، مضيفا أنه كان يتمنى حضوره لأن الوزارة طرف اساسى فى تلك الازمة، لافتا إلى أن هذا الملف يتطلب تدخل رئيس الجمهورية لانقاذ تلك الصناعة باعتبارها اهم من السلاح والغذاء.. مذكرا بما فعله الزعيم جمال عبدالناصر عندما استشعر خطورة تحكم الغرب فى علاج المصريين..فانشاء المصانع العملاقة لانتاج الدواء وحقق الاكتفاء الذاتي، واوضح أن مصر تمتلك امكانيات علمية وتصنيعية تجعلها قادرة على التصدير.

وكشف الدكتور عزام مهران الخبير فى صناعة الأدوية خلال المؤتمر عن تفاصيل مما تضمنه تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية، يؤكد وجود نحو ١٧ مليون مريض فى إفريقيا يموتون سنويا من أمراض قابلة للعلاج، لعدم وصول الأدوية لهم، مما

PRESS CLIPPING SHEET

نادية زخارى

أحمد عماد

يندر بزيادة حجم المشكلة فى تلك الدول فى حال عدم التصدى لها.

وفى سياق متصل قال الدكتور محيى حافظ، خبير صناعة الأدوية، إن سوق الدواء المصرى يضم ٩ شركات أجنبية و٩ شركات قطاع أعمال بإجمالى ١٥٢ مصنعًا للدواء و١٢٠٠ شركة، مشيرًا إلى أن الشركات الأجنبية تستحوذ على ٥٨٪ من السوق المصرى، وأن استمرار سياسات التسعير الدوائية فى البلاد دون إحداث تغيير حقيقى بها سيؤدى إلى خروج ما يقرب من ١٠٠ مصنع عن الخدمة بشكل نهائى، واصفًا ما يتعرض له البحث العلمى بعمليات إجهاض تؤدى لقتل الصناعة الدوائية المصرية.

وأضاف "حافظ" أن هناك حوالى ١٤ ألف منتج دوائى مسجل بوزارة الصحة، بينهم ٤ آلاف صنف فقط متاح بالصيدليات ويتم تداوله وحوالى ١٢٠٠ نوع غير موجود بالأسواق، موضحًا أن قطاع الأدوية يتكبد خسارة سنويًا تصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه، وأن احتفاظ شركات قطاع الأدوية بالأسعار المنخفضة لمنتجاتها مقابل ارتفاع أسعار مثيلاتها فى الشركات الأجنبية يعد مؤامرة على صناعة الدواء المصرى. لافتا إلى أن الجامعات المصرية مليئة بالأبحاث العلمية التى تؤهلها لصناعة الأدوية إلا أن مواجهة الإجراءات التى تحبط محاولات الابتكار مثل طلب وجود دولة أجنبية كمرجعية أساسية لتداول الدواء أدى إلى إحباط كل المحاولات فى امتلاك دواء مصرى، وقال: "نحن نمتلك الرؤية الواضحة حتى ٢٠٢٠/٢٠٢٥ لكننا مازلنا فى حاجة إلى وجود إرادة سياسية حقيقية، فقد أصبحنا نواجه خطر تشكيك الجميع فى فعالية الدواء المصرى، لذا لابد من إعادة النظر فى القوانين الحاكمة والمانعة لتسجيل الأدوية المصرية". وطالب بسرعة إنشاء هيئة مصرية للأدوية والتى تم إعداد قانون خاص بها من ٨ مواد وينتظر رفعه إلى رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، بجانب معالجة الفجوات السعرية بين شركات قطاع الأعمال والشركات الأجنبية، مؤكدًا أن بعض المنتجات براءات اختراعها انتهت إلا أنها ما زالت تحتفظ بأسعارها الزهيدة.

وفى السياق ذاته، أكد الدكتور أحمد السواح أستاذ استراتيجيات الدواء ورئيس مجلس أمناء المركز المصرى للحق فى الدواء، أن مصانع القوات المسلحة للأدوية لديها تقنيات تمكنها من صناعة دواء مصرى خالص، مشيرًا إلى أن الشركات الأجنبية والعالمية ترفض نقل تقنيات صناعة الأدوية للدول النامية، وأن مصر تفتقد وجود سياسة دوائية لاستغلال تجارة تصل قيمتها إلى ٤٠ مليار جنيه، مطالبًا بعمل دراسات لتحديد الأسواق الأساسية الناقلة للتقنية وعمل دراسات تسويقية للسوق المصرى لتحديد احتياجاته الخاصة الآنية والمستقبلية. وطالب السواح، بعمل قائمة مصغرة لأصحاب الشركات والاتصال معهم للتفاوض حول نقل التقنية، وإجراء مسح لجميع أنشطة السوق الدوائى المصرى خلال الفترة الماضية وتقييمها لتحديد الواقع وإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لحماية السوق المصرى.

وأكد عدد من الحضور فى المؤتمر أن سلسلة القوانين التى مازالت تتحكم فى سوق الدواء المصرى تعود إلى الأربعينات، مما ترتب عليه وجود احتكارات للمنظمات العالمية، أدى إلى تضرر الشركات الوطنية ومن ثم المريض المصرى، لافتين إلى أن هناك شركات أجنبية عملاقة تسعى إلى إحداث تغييرات لزيادة أرباحها على حساب باقى الشركات، وحذروا من أن الدواء أصبح من أكبر أدوات التأثير على القرارات السياسية لأى دولة.وتساءلوا .. لمصلحة من يتم وضع عراقيل أمام الشركات الوطنية لصناعة الأدوية؟!، كاشفين عن أن وزارة الصحة عرقلت تسجيل إحدى الشركات المصرية لدواء مصرى جديد لعلاج الأورام بتكلفة ٧٠٠ جنيه فقط، بعدما طالبتها ببيان الدولة المرجعية لها، مما يعنى أنها تحتفظ به لإحدى الشركات.

وبدورها أكدت الدكتورة نادية زخارى أستاذ بمعهد الأورام جامعة القاهرة، ووزير البحث العلمى الأسبق، أن مصر تسير نحو تطوير سياساتها تجاه صناعة الأدوية، وذلك من خلال العمل على إعداد قانون "استخدام الحيوان فى البحث العلمى والتعليم"، لمساعدة البحث العلمى فى صناعة الدواء، لوضع مصر فى مصاف الدول التى تحترم حقوق الحيوان والإنسان، وذكرت أن التجارب على الحيوان تعد مرحلة أولية لازمة وضرورية لصناعة الدواء وسابقة لإدخالها على الإنسان، بجانب تحسين طرق التعامل مع حيوانات التجارب وتحسين بيئتهم وعدم تعذيبهم واستخدام أقل عدد ممكن من الحيوانات لإعطاء أفضل النتائج وتحقيق أكبر عدد من الأهداف وعمل لجان للأخلاقيات ومؤسسات إشرافية على كل هذا، مشيرة إلى أن مصر تعانى من وجود فجوة تجلعها غير منتجة للأدوية متمثلة فى عدم وجود المنظمات العلمية التى تقيس مدى جدية الدراسات والأبحاث ومتابعتها.

من ناحيته، طالب الدكتور جميل بقطر، عضو مجلس نقابة الصيادلة، بسرعة إنشاء مصنع لإنتاج المواد الخام البالغ عددها ٨٥٠ صنفًا، وإنشاء هيئة عليا للدواء لتتولى مهام تنظيم سياسة الدواء داخل البلاد، بجانب تغيير السياسات السعرية لشركات قطاع الأعمال والتى ستؤدى إلى انهيارها خلال الفترة البسيطة المقبلة حال استمرارها، وإدخال نظام البيوتكنولوجى باعتباره جزءًا أساسيًا فى مستقبل صناعة الأدوية، لافتًا إلى أن تلك الحلول تؤدى بشكل سريع إلى منع احتكار قطاع الأدوية لصالح الشركات الأجنبية.

فيما أكد الدكتور مجدى جبريل أستاذ بكلية العلوم جامعة عين شمس، وعضو مجلس الأخلاقيات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، أهمية حماية البشر من الاستغلال الذى يتعرضون له، من خلال وضع قوانين لضبط استخدامات التجارب السريرية على الإنسان واستخدام الحيوان فى البحث العلمى، وأن تتكفل الدولة بحماية الشركات الوطنية خاصة المنتجة لمجموعات استراتيجية من أى ممارسات احتكارية، وإقرار التشريعات اللازمة لمكافحة الأدوية المقلدة، ومواجهة الآثار السلبية لاتفاقيات الملكية الفكرية وتأثيرها على صناعة الدواء. وطالب بمراقبة الأسعار فى سياسة تسعير الأدوية والسداد لضمان حصول المجتمع المصرى والفئات الضعيفة بوجه خاص على أدوية بأسعار مخفضة، وتطوير الإجراءات الإدارية والقضائية وقانون حق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، بالإضافة إلى وضع ضوابط للمواد الخام وسبل حماية للمنتج المصرى وإنشاء هيئة عليا للدواء.

وقال الدكتور محمد عز العرب، أستاذ الكبد والمستشار الطبى للمركز المصرى للحق فى الدواء، إن هناك علامات استفهام حول تفضيل وزارة الصحة الشركات الأجنبية فى مناقصاتها من الأدوية، مشيرًا إلى أن هناك تضاربًا فى أرقام المصابين بفيروس سى، مما جعل رصد التكلفات السنوية للعلاج غير محددة، لافتا إلى أن معالجة مرضى فيروس سى وعمل مسح صحيح يؤديان إلى توفير الملايين على الدولة، حيث إن معالجة مضاعفات المرض تمتد إلى أمراض أخطر، مثل تليف الكلى والسكر وأمراض القلب . وأكد أن مصر كانت منذ ١٠ سنوات من الدول الأقل إصابة بالأورام، حيث كان ٥ لكل ١٠٠ ألف من السكان قبل ٢٠٠٥، إلا أن العدد ارتفع بصورة كبيرة خلال هذه الأعوام حتى وصل فى تعداد المركز القومى للأورام إلى ٢٧ لكل ١٠٠ ألف، مما يؤكد أن هناك زيادة كبيرة فى الأورام، خاصة فى سرطانات الكبد بزيادة ٥ مرات .